* 

| **Lebanese Energy and Innovation Centre**

**23 rue Greneta - 75002 Paris**

[**contact@leic-lb.com**](mailto:contact@melkartconsulting.fr)

[**www.leic-lb.com**](http://www.melkartconsulting.fr)

صناعة النفط في لبنان

دراسة تحليلية في الشركة الوطنية،

الصندوق السيادي والنظام الضريبي

ملاحظات وتوصيات

د. دانيال ملحم

مدير وحدة الدراسات

واستاذ محاضر في فرنسا

د – محمود ملحم

استاذ محاضر في كلية القانون الكويتيه العالميه ومدرب معتمد في الشركات والمؤسسات النفطيه

المركز اللبناني للطاقة والابتكار

باريس – فرنسا

**Dr Nicolas Sarkis**

President of LEIC

Researcher in Oil & Gas

APRC - Paris - France

**Dr Daniel Melhem**

LEIC Researches Unit

Chief Data Scientist,

MELKART consulting - Paris - France

Researchers

**Dr Julien Malizard**

Researcher in Energy

University of Montpellier I - France

**Dr Guy Dabi Leyba**

Researcher in Oil & Gas

University of Clermont Ferrand - France

**Dr Bertrand Laporte**

Researcher in Oil & Gas

University of Clermont Ferrand - France

**Dr Ishmael Ackah**

Researcher in Oil & Gas

Institute for oil and gas studies

Akra - Ghana

**Dr Mojtaba Mortada**

Jurisdiction

Lebanese University - Beirut - Lebanon

**Dr Mahmoud Melhem**

Jurisdiction

Prof - Kilaw University - Kuwait

الفهرس

.......................................................................................8 مقدمة

في طبيعة النظام المعتمد:  تقاسم أرباح أم تقاسم إنتاج؟....................................12

في الشركة الوطنية...............................................................................14

**في الصندوق السيادي............................................................................16**

**النظام الضريبي.............................................................................18**

**في الإتاوة..................................................................................19**

في التكاليف recovery costs.......................................................21

**في تقاسم الربح...........................................................................22**

**في ضريبة الدخل income tax.....................................................25**

**في الإعفاءات.............................................................................27**

Table 1 : Summary of Economic terms

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | Lebanon | World | Israel | Cyprus |
| Type | PSC in low 2010  Non participation in the first round | Tax & Royalty : 56C  PSC : 72 C  Services Agree : 6 C | Concessionary | PSC |
| Royalties | 4% Gas  5% to 12 % Sliding scale with oil production | Inter. Average : 8% to 12%  Concessionary:  Before 8% to 16%  Contractual : 8% to 12% | 12.5% | None |
| Cost Recovery | Limit to 35%  Biddable |  | None | Biddable |
| Income Tax | 20% | Average : 28%  Concessionary : 40%  Contractual sys: 33% to 44% | 26.5% | 12.5%  10% paid on behalf |
| Financial Costs | 150% | 135% | None | None |
| Profit Sharing | 30% min of net profit  (Biddable - R-Factor) | Average between 65% and 85% | None | Biddable |
| R-Factor Parameters | Parameters  A, B and Rb are biddable | Parameters usually fitted by a statistical method | Fixed | NO |
| Area Fees | 0.1% | NO | NO | NO |
| Capital Gain Tax | 10% | NO | 26.5% | 20% |
| TVA | 10% |  | 18% | 19% |
| Withholding Tax | Between 2.25 % and 10% | NO | Between 25% and 30% | Between 5% and 10% |
| Bonuses | None | Bonuses/Signatures/incentives | Incentives | Bonuses |
| Windfall tax | None | NO | 44.56% based on R-Fcator | None |
| Training Fees | 300k$/year until beginning of production  Then 500k$/year | NO | None | Biddable |
| Depreciation rate | Between 8% to 25% | Depend of each country | Between 1.5% and 33% | Between 3% and 20% |
| Discount rate | 10% | Theoretical : 10% | NO | NO |
| Block Sizes | 10 Blocks  Min : 1259 KM  Max 2374 KM  Av. 1790 KM | NO | Min 128 KM  Max: 400 KM  AV : 369 KM | Min 1440 KM  Max 5741 KM  Av. 3920 KM |
| Exploration Phase  & Extension | Up to 6 years  Total phase 10 Years |  | Up to 9 year | Between 7.5 and 9 year |
|  |  |  |  |  |
| Relinquishment Rule | Between 25% and 50% |  | Up to 40% | At least 25% |
| Production Phase | Up to 30 years |  | Up to 50 years | Up to 35 years |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

ملخص

انسجاماً مع سياسة المركز اللبناني  للطاقة والإبتكار، تم تسليط الضوء على قضية أساسية ومحورية في تاريخ لبنان وهي **الصناعة البترولية**، وذلك من خلال ورش عمل بحثية تشاركيه تقودها فرق من باحثين، خبراء ومتخصصين في كافة المجالات ذات العلاقة لوضع الملاحظات ورسم سيناريوهات تفضيلية واقتراحات تحسينية تتلاءم مع الواقع اللبناني. كل ذلك في سبيل تحليل الوضع القائم وإقتراح توصيات ترتكز على دراسات ونتائج علمية بحتة، تواكب القطاع العام في رسم سياساته العامة، وتساهم في تسهيل إتخاذ القرارات الملائمة بما يضمن الشفافية والمنافسة.

**1- تقاسم إنتاج أم تقاسم أرباح**

إن قانون العام ٢٠١٠ يشير إلى أن لبنان يتبنى مبدأ تقاسم الإنتاج PSC. غير أن المراسيم التطبيقية EPA، الفقرة 5.1 أشارت بشكل لا لبس فيه إلى أنه " *ليس للدولة نسبة مشاركة في دورة التراخيص الأولى*" (EPA ٢٠١٦). هذا الأمر يدل على أن لبنان يتبنى نظام الإتاوات والضرائب في الدورة الأولى مع احتمال التحول إلى نظام تقاسم الإنتاج في الدورة الثانية. لقد أثبتت الدراسة (المحاكاة) التي أجريت لمعرفة مدى ارتباط كل من النظامين PSC & CC بمخاطر السوق (أي سيناريو هبوط أسعار النفط والغازومدى تأثيرها على عوائد القطاع) أن المخاطر التي ترتبط بنظام CC في حال إنخفاض الأسعار (المخاطر) هي أقل من المخاطر في ظل نظام تقاسم الإنتاج PSC. هذا يعني انه في حال استمرت أسعار النفط والغاز في الانخفاض، فإن عوائد القطاع في ظل نظام تقاسم الإنتاج ستنخفض أكثر منه مقارنةً بنظام CC. إن اعتماد الدولة على نظام CC يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة بنسبة ٥٪‏ وإحالة جزء من المخاطر على القطاع الخاص. لذلك، إن إعتماد خيار نظام الأتاوة والضرائب أفضل للدولة اللبنانية. لأنه يتأقلم مع واقع لبنان ويقلل من الأعتماد على مخاطر السوق (المزيد من التفاصيل عن الدراسة في الصفحة12).

2- **في الشركة الوطنية**

نحو شركة وطنية مختلطة: إن إفتقار القطاع العام إلى الخبرات والقدرات المالية والفنية اللازمة لتأمين أفضل استثمار لثروة النفط والغاز يحتم عليه اللجوء إلى القطاع الخاص اللبناني لما يتمتع به من دينامكية وروح المبادرة وخبرات عالمية في شتى المجالات الهندسية، البحث العلمي، الاقتصاد والإدارة.... لذلك فإنه من الحكمة أن يعمل على إنشاء شركة بترولية لبنانية مختلطة بغية التكامل بين القدرات والاستفادة من نقاط القوة لكلا الطرفين. بغض النظر عن نسب المشاركة في رأسمال هذه الشركة على أن يكون للدولة كلمة الفصل فيها. إن لوجود شركة بترول وطنية مختلطة دور هام في الأشراف على كامل الأنشطة البترولية وإدارة حصة الدولة والمساهمة الفعلية فيها، وتحديد الأدوار بين الإدارات المعنية والعلاقة مع الشركات الأخرى ومراقبة حساباتها من حيث عناصر الدخل والكلفة وأسعار البيع والتدقيق المالي، والعلاقة بين الشركة الأم والفرع العامل في لبنان. تسمح الشركة الوطنية بتراكم الخبرات محلياً، وبعملها كقناة لنقل وتوطين التكنولوجيا تكون قوة دفع للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، سواء من خلال تعزيز الترابط والتطور الأفقي بين القطاعات الاقتصادية، أو عبر إيجاد وتعزيز فرص العمل... (المزيد من التفاصيل عن الدراسة في الصفحة 11)

**3- في الصندوق السيادي**

لحظت المادة ٣ من قانون الموارد البترولية إنشاء صندوق سيادي لإيداع عائدات القطاع بهدف استثمارها دون وضع إستراتيجية استثمارية لتحقيق الأهداف أو ضوابط وظيفية وإدارية لمراعاة الشفافية. لذلك، اعتمدنا في دراستنا كمرحلة أولى على تقييم حجم الصندوق لوضع الإستراتيجية والأهداف.

نظراً للحجم المحدود للموجودات المُحتملة للصندوق، يجب إنشاء صندوق استثماري محدد الأهداف لتحفيز الاقتصاد الوطني (خطة مالية توسعية)، وخلق بيئة استثمارية سليمة لجذب الاستثمارات العالمية، ودعم Ecosystem جديد قائم على دعم الشركات الناشئة في **قطاعي التكنولوجيا والطاقة البديلة** (startup) لخلق فرص العمل، وتحسين مستوى دخل الأفراد وضمان تدفق النقد الأجنبي المستدام (خطة موازية لضمان التدفقات النقدية من المغتربين). هذه السياسة الاستثمارية يجب أن تكون مصحوبة بخطة اقتصادية ومالية واضحة وشفافة وبإصلاحات هيكلية تضمن الاستدامة المالية العامة والإنصاف بين الأجيال. كل ذلك مع مراعاة السياسة النقدية المتبعة خشية إحداث صدمة قوية تؤثر على الاقتصاد العام نتيجة الخروج (الدخول) الهائل للنقد الأجنبي. على أن تكون هذه الخطة مصحوبة حكما" بإصلاح **برامج التعليم** لتأمين اليد العاملة القادرة على مواكبتها، ومحاولة استقطاب العقول والاستثمارات اللبنانية من الخارج. يمكن أن يكون هذا الصندوق جزءاً من صندوق سيادي تكون مداخيله على سبيل المثال من طيران الشرق الأوسط، الكازينو وغيرها، عندها يمكن أن نتكلم عن صندوق سيادي متعدد الأهداف والاستراتيجيات. (المزيد من التفاصيل عن الدراسة في الصفحة16).

**4-في الإتاوة**

حددت الإتاوة وفق المادة ٢٢ من EPA, بمعدل ثابت وهو ٤٪‏ على الغاز الطبيعي، وبمعدل متغير على النفط يتراوح بين ٥٪‏ و١٢٪‏ تحسب على شرائح الإنتاج اليومي. إن النسبة المحددة هي ثابتة زمنياً ومتوازية على الكتل العشرة. بعد إحتساب المتوسط المطلق، نجد أن لبنان يترّنح في أسفل المتوسط العالمي الذي يتراوح بين ٨٪‏ و١٢٪. هذه النسبة الغير دقيقة ٨،٥٪‏ هو رقم فوق التقييم (over evaluated) ومن المتوقع أن يكون في معدل ٧٪‏ الى ٧،٥٪‏ على أحسن تقدير.

في المبدأ، إن نسبة الإتاوة غالباً ما تكون مصاحبة لمساحة الكتل، لأنها تتحدد وفق الخصائص والمعايير الخاصة بكل بلوك. نرى أن المشّرع اللبناني قسّم الكتل، مراعياً الخطر الجيولوجي، عن طريق عرض كتل كبيرة تعويضا للمستثمرين مع إتاوة ثابتة. وكأن المشّرع اعتبر أن العاملين منفصلين وتقسيمهما يكون فرادى. لذلك نرى انه من الأصلح أستخدام المشرع للإتاوة كمحفّز للأستثمار وخاصة على الكتل الحدودية ذات المخاطر الجيوسياسية المرتفعة. إن التوزيع الحالي للكتل لا يراعِ هذا المبدأ المهم، الأمر الذي أدى إلى توزيع غير عادل لمعدل الربح/مخاطر، مما سينعكس سلباً على المنافسة والأستثمار. كان من الأجدى تصنيف البلوكات على أساس المخاطر المحدقة بكل بلوك (جيولوجي، كمية، جيوسياسي، لوجستي، بيئي، خدمات.....)، وبناء" على ذلك تحدد الإتاوة الخاصة بكل بلوك. لذلك ننصح بالإتاوة المتغيرة وليس الثابتة كما هو الحال في القانون الحالي. (المزيد من التفاصيل عن الدراسة في الصفحة19).

5-في التكاليف recovery costs

حدد المشّرع اللبناني سقف التكاليف القابلة للاسترداد بنسبة ٦٥٪‏ (يتم تحديد النسبة بالمزايدة) ، وهى نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يتراوح بين ٤٤٪‏ و ٥٥٪‏، ومتوسط التكلفة في عقود الامتياز بين ٥٠٪‏ و ٥٢، وفِي النظام التعاقدي يبلغ متوسط التكاليف بين ٥٠ و ٥٩٪‏. تتكون هذه التكاليف من تكاليف رأسمالية وتكاليف تشغيلية والباقي هي استردادات من خسائر سنوات سابقة وضرائب واستهلاكات...

من قراءتنا المعمقة لنموذج استرداد التكاليف عند سقف ٦٥٪‏، نرى أن القواعد والإجراءات المقترحة يشوبها الكثير من العموميات في تقدير النسب بعيدا"عن الأسس العلمية وقواعد الشفافية. إن المشّرع يفتقر إلى الأدوات الخاصة بتقييم حدود الكفاءة للمعايير المقترحة (efficiency limit of parameters). أضف الى ذلك، أن المشّرع لا يمتلك المعلومات الكافية والدقيقة عن التكاليف والأرباح المتوقعة. لذلك، إن الخبرة المحدودة للدولة، وضعف الكفاءة الإدارية والرقابية، والإهمال في تقييم القواعد والإجراءات، يؤدي بالمستثمر إلى إخفاء المعلومات الخاصة به عن الجهات المختصة المسؤولة في قطاع النفط والغاز، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى خسارة الكثير من خلال شروط الإنفاق المالي المفروضة على الدولة (financial expenditure terms). (المزيد من التفاصيل عن الدراسة في الصفحة21).

**6- في تقاسم الربح**

يتم تقاسم بترول الربح الذي يتم إنتاجه بنِسَب تحدد بالاستناد إلى العامل -ر بالنسبة إلى الفصل الذي يسبقه مباشرة. حيث ح د هي حصة الدولة، و ر هو العامل الذي يستعمل لتحديد حصة الدولة (ر= التدفقات النقدية المتراكمة/نفقات رأسمالية متراكمة). يحدد A، B و Rb في المزايدة على أن لا تقل حصة الدولة عن ٣٠٪‏ الذي هو قليل نسبياً مقارنة مع الدول التي تطبق أنظمة مشابهة وخصوصاً مع تكاليف قابلة للاسترداد عند ٦٥٪‏، وفِي ظل متوسط عالمي يتراوح ما بين ٦٥٪‏ و ٨٥٪.

إن الاعتماد على العامل ر لتحديد نسبة الدولة من الربح جيد، ويتطابق مع اغلب الانطمة المطبقة عالمياً. ولكن ما هو غير مفهوم هو أن تترك المعايير A وB و Rb خاضعة للمزايدة. لذلك يجب أن تحدد المعايير وفق قواعد رياضية صحيحة وواضحة لضمان قواعد الشفافية، وهذا ما يشجع على المنافسة بين المستثمرين وإزالة الغبن (المزيد من التفاصيل عن الدراسة وسيناريوهات تحديد المعايير في الصفحة 22).

**7- في ضريبة الدخل income tax**

لحظ المشّرع اللبناني ضريبة دخل بمعدل ٢٠٪ على الأنشطة البترولية مستندا" على دراسة مالية مبنية على بلوكات ذات أحجام مختلفة بهدف تحفيز الشركات لضمان تنافسية قطاع البترول اللبناني.  هذه النسبة المقترحة أقل من المتوسط العالمي العام الذي يقدر ب ٢٦٪‏ ومتوسط الضريبة المفروضة على دخل الشركات في ظل عقود الامتياز تصل إلى ٤٠٪‏. على سبيل المثال، في إسرائيل تبلغ النسبة ٢٦،٥٪.

إن تحديد المشّرع للضريبة على الأنشطة البترولية عند نسبة ٢٠٪‏ مرده إلى المفاضلة بين عدة نسب (١٥٪‏, ٢٠٪‏, ٢٥٪‏ و٣٠٪‏)، وخصوصاً بين ٢٠٪‏ و٢٥٪‏، على أساس صافي التدفقات النقدية للدولة بعد إحتساب الضرائب أو حصة الدولة الإجمالية. إن اعتماد المشرع على تحديد نسبة الضريبة بالأعتماد فقط على حساب التدفقات النقدية فيه نوع من المجازفة وخاصةً أن المفاضلة تتمحور حول قيمة لا تتعدى ال 90 مليون دولار. عند المفاضلة يجب النظر إلى فائدة هذا المورد على الاقتصاد العام ككل وليس على الفرق بين التدفقات النقدية. لذلك نوصي برفع الضريبة إلى ٢٥٪‏ لضمان مبدأ التوزيع العادل للحصص بين (المزيد من التفاصيل عن الدراسة في الصفحة 25)

8- في الإعفاءات

* ضريبة الأملاك المبنية: نص مشروع القانون الضريبي على إعفاء الإنشاءات والتركيبات والمركبات المستخدمة للقيام بالأنشطة البترولية من ضريبة الأملاك المبنية على أن تبقى ملك للدولة عند انتهاء الأشغال وبعد استرداد كلفتها. يجب إعادة فرض هذه الضريبة (التفاصيل صفحة27).
* الاستثمار في الأوراق المالية: إعفاء من الضرائب على عمليات الأستثمار في الأوراق المالية بما فيها عمليات التحوط والمنتجات المالية المشتقة. (التفاصيل صفحة27)
* إعفاء الأرباح على الأسهم وأرباح رأس المال المستثمرة في بورصة بيروت أو في الشركات الصاعدة startups من الضرائب. لهذا الإعفاء فوائدة الهامة من ناحية تأمين الاستثمارات اللازمة للشركات اللبنانية الصاعدة الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص العمل، تحفيز النمو الاقتصادي ودعم ecosystem الوطني. (التفاصيل صفحة27)
* يعفى المكون ألتضخيمي على أرباح رأس المال من الضرائب لما عليه من مخاطر الاستثمار وخصوصاً عندما يكون معدل التضخم يتجاوز ٣٪‏.
* إنشاء منطقة حرة على مرفأ بيروت ومنح بعض الإعفاءات والمزايا للشركات المسجلة في لبنان والعاملة في قطاع النفط بالتحديد.
* إعفاء الشركات من الضرائب على الأبحاث والتطوير وبراءات الاختراع.

صناعة النفط في لبنان

دراسة تحليلية في الشركة الوطنية, الصندوق السيادي والنظام الضريبي ملاحظات وتوصيات

**مقدمة**

حاز قطاع البترول على اهتمام مّركز ترجم بإصدار مراسيم طال انتظارها مما يبعث على الأمل بحصول تقدم جدي في هذا القطاع. من المعلوم ان بناء صناعة بترولية قوية ومنافسة يتطلب حشد الجهود المتخصصة والمعنية في القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات، ووضع الأطر المناسبة للحل بما يضمن نجاحها واستمرارها وازدهارها للنهوض الاقتصادي على مستوى البلاد.

إن وضع رؤية إستراتجية علمية، مواكبة للخطوات التشريعية والإجرائية، خطوة في الطريق الصحيح لقيام صناعة بترولية ناجحة تضمن التوازن بين العائد المحصّل والاقتصاد العام والمحافظة على الحوافز المناسبة لجذب المستثمرين.

من القضايا الهيكلية في الصناعة البترولية: شكل النظام العام، المراسيم التطبيقية، القوانين والاتفاقيات، النظام الضريبي، الشركة الوطنية، الصندوق السيادي وغيرها من النقاط الهامة التى تعتبرركيزة لمستقبل هذه الصناعة لذلك يجب التطرق إليها بعناية علمية وقانونية تامة منعا"من ظهور الهفوات والعفوية في التعاطي مع قطاع يعّول عليه للسنوات القادمة.

من هنا، وانسجاماً مع سياسة المركز اللبناني  للطاقة والابتكار CIEL[[1]](#footnote-1)، كان لا بد من تسليط الضوء على قضايا محورية في ملف الصناعة البترولية في لبنان، وذلك من خلال ورش عمل علمية يقودها فرق من الباحثين وخبراء ومتخصصين في المجالات ذات الشأن العلمي لوضع الملاحظات والاقتراحات ورسم سيناريوهات تفضيلية، على ان تستكمل لاحقاً بدراسات علمية معمقة واقتراحات تحسينية. الهدف هو تحليل الوضع القائم واقتراح توصيات ترتكز على دراسات ونتائج علمية بحتة تساهم في رسم السياسات، وتسهل في اتخاذ القرارات الملائمة بما يضمن الشفافية والمنافسة في ظروف محلية وإقليمية معقدة.

هذا الدراسة هي محاولة لإلقاء الضوء على بعض الثغرات والهفوات، وإزالة الغموض عن بعض النقاط في المراسيم والنظام الضريبي لاستدراكها وتعديلها إذا أمكن قبل فوات الأوان خاصة وإن النظام الضريبي لا يزال في أدراج المجلس النيابي وفِي أيدي اللجان النيابية. ومن ثم إبداء الملاحظات والتوصيات المبنية على دراسات علمية في النقاط الأساسية كالصندوق السيادي والشركة الوطنية.

**في طبيعة النظام المعتمد:  تقاسم أرباح أم تقاسم إنتاج؟**

إن طبيعة النظام الضريبي يحدد شكل النظام العام للصناعة البترولية في إي دولة. من المعلوم إن هناك ثلاثة أنظمة متبعة في العالم وهم نظام تقاسم الإنتاج المتبع في ٧٢ دولة بينهم لبنان وقبرص، نظام الإتاوات والضرائب المتبع في ٥٦ دولة (الامتياز) بينها إسرائيل ونظام اتفاق الخدمة (service agreements) المتبع في دول كالعراق والكويت[[2]](#footnote-2).

إن قانون العام ٢٠١٠ يشير إلى أن النظام اللبناني يقوم على مبدأ تقاسم الإنتاج PSC. ولكن المراسيم التطبيقية EPA الفقرة ٥.١ أشارت بوضوح إلى أن "*ليس للدولة نسبة مشاركة في دورة التراخيص الأولى*"[[3]](#footnote-3). هذا يدلّ على أن لبنان يطبق نظام الإتاوات والضرائب في الدورة الأولى مع احتمال التحول إلى نظام تقاسم الإنتاج في الدورة الثانية. وبما إن القوانين والمراسيم غير قابلة للتعديل في الوقت الحالي على اعتبار إن المجلس قد صدق عليها، إلا إذا قُدمت المراسيم للتصديق عليها في المجلس النيابي، فيصبح التعديل أمر محتمل. لذلك، سوف يأخذ الشق التطبيقي والعملي للمراسيم والنظام الضريبي الحيّز الأكبر من الاهتمام في دراستنا من الشق القانوني.

وحرصاً منّا على تقديم توصيات مبتكرة، سنقوم فيما يلي بدراسة مقارنة بين الأنظمة المفترضة (تقاسم الإنتاج أم التعاقدي) لمعرفة أيهما الأفضل والذي يتناسب مع طبيعة المخاطر في لبنان على أن يضمن تدفقات نقدية نظامية بعيدة نوعياً عن المخاطر. إذاً، هذه الدراسة سوف تعتمد على المفاضلة بين الانطمة على معيار الخطر وليس على مبدأ حساب التدفقات النقدية NCF وذلك بسبب صعوبة تقييم الأسعار لفترة تتجاوز ال ٥ إلى ٧ سنوات لتحديد العوائد. إن الأدوات الإحصائية والرياضية المتبعة لتقييم العوائد على الأمد الطويل تعاني من مشاكل جمة تبدأ بتبني خطر متزن وتنتهي بتقييم خاطئ للتدفقات[[4]](#footnote-4)[[5]](#footnote-5).

هناك ثلاثة عوامل أخذت في الحسبان في دراسة المفاضلة بين المخاطر/والعوائد لتحديد النظام الأمثل المقاوم للمخاطر على الأمد الطويل.

١) تقلب الأسعار وغموضها على الأجل الطويل. فأسعار النفط والغاز تراجعت بنسبة ٦٣٪‏ منذ العام ٢٠١٤، وتبدو احتمالات التعافي قاتمة في الأجل المتوسط.

٢) توافر مصادر كثيرة للطاقة الجديدة كالغاز الصخري.

٣) المنافسة الإستراتيجية مع الطاقة البديلة بعد تبني العالم للطاقة البديلة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح الخ.

هذه العوامل تودي مع الوقت إلى انخفاض الطلب على النفط كذلك العرض وبالتالي انخفاض الأسعار خلال العقد القادم[[6]](#footnote-6).

 انطلاقاً من المعطيات السابق ذكرها، هناك محاكاة نفذت لتقييم عوائد الدولة في ظل النظامين PSC & oncessionC معتمدةً على سيناريو هبوط أسعار النفط والغاز. هدف المحاكاة هو معرفة مدى ارتباط كل نظام بالمخاطر المحدقة السالفة الذكر ومدى تأثيرها على عوائد القطاع، ودراسة مدى تطور النظامين في ظل سيناريو انخفاض الأسعار من ١١٠ دولار للبرميل إلى ٥٠ دولار للبرميل. نلاحظ من الجدول، أن ارتباط نظام الإتاوات والضرائب CC بانخفاض الأسعار (المخاطر) اقل منه من نظام تقاسم الإنتاج PSC. هذا يعني انه في حال استمرت أسعار النفط والغاز في الانخفاض، فان عوائد القطاع في ظل نظام تقاسم الإنتاج تنخفض أكثر مقارنةً بنظام Concession. وهذا يعني أن ارتباط PSC في المخاطر اكبر بكثير منه من نظام oncessionC[[7]](#footnote-7).

Economic Performance under the oil price scénarios2 Table

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Price Scenario | Oil price 110$/b | Oil price 90$/b | Oil price 70$/b | Oil price 50$/b |
| Government Revenue Concession | 100% | 76.5% | 53% | 31% |
| IOC revenues Concession | 100% | 72.5% | 45% | 18% |
|  |  |  |  |  |
| Government Revenue PSC | 100% | 75% | 49.6% | 24.6% |
| IOC revenues PSC | 100% | 76% | 53% | 29.5% |
|  |  |  |  |  |

في ظل نظام الإتاوات والضرائب، إن انخفاض أسعار النفط من ١١٠$ إلى ٥٠ $ يؤدي  إلى انخفاض عوائد الدولة بنسبة ٧٠٪‏ والشركات العالمية بنسبة ٨٢٪‏. أما في ظل نظام تقاسم الإنتاج فإن انخفاض الأسعار بنفس المعدل يؤدي إلى انخفاض عوائد الدولة بنسبة ٧٥٪‏ والشركات العالمية بنسبة ٧٠٪‏. هذا يدل على مدى ارتباط نظام تقاسم الإنتاج بخطر هبوط الأسعار ومخاطر السوق. نلاحظ أيضاً، وفِي ظل السيناريو المقترح، إن الشركات تتحمل مخاطر اكبر تحت نظام Concession من نظام PSC بنسبة تزيد على ١٢٪‏ سنوياً.

إن اعتماد الدولة على نظام Concession يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة بنسبة ٥٪‏ وإحالة جزء من المخاطر على القطاع الخاص. لذلك، إن خيار نظام Concession أفضل للدولة اللبنانية لأنه يتأقلم مع واقع لبنان ويقلل من اعتماده على مخاطر السوق.

**في الشركة الوطنية:**

لعل من أغرب الثغرات في سياسة البترول والغاز عدم وجود شركة وطنية والتي هي بمثابة عين الدولة ويدها في هذا المجال. وهذه الشركة كان يجب أنشاءها قبل الحديث عن احتمال إنتاج وتطوير البترول والغاز قبالة الشواطئ، علىأن توكل إليها مهام تنفيذ سياسة الدولة في مجال الطاقة : التنقيب، التكرير، التوزيع، الاستيراد، التصدير، البتروكيمياء، حماية البيئة، البحث العلمي الخ.

لقد تنبه المشّرع اللبناني لهذا الأمر عندما أكد صراحة في قانون النفط والغاز، رقم ١٣٢ لعام ٢٠١٠ على إنشاء شركة بترول وطنية. إلا إن المرسوم التطبيقي الخاص بنموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج تجاهل تماماً مثل هذه الشركة بل على العكس أكدت المادة ٥.١ على عدم مشاركة الدولة في هذا القطاع [[8]](#footnote-8). إن ربط إنشاء شركة وطنية بتقييم أو رغبة وزير، كما هي مطروحة في المادة السادسة، فيه نوع من تركيز القرار بيد شخص وهذا ما يتنافي مع مفاهيم الإدارة العلمية الكفؤة والإنتاجية الرشيدة. لذلك نرى من الواجب تعديل القانون لتوسيع دائرة القرار وفتح المجال أمام مشاركة أوسع وإعطاء دور للمجلس النيابي عن طريق إمكانية اقتراح إنشاء شركة وطنية ....

إن لوجود شركة بترول وطنية دور هام في الإشراف على كامل الأنشطة البترولية وإدارة حصة الدولة والمساهمة الفعلية فيها، وتحديد الأدوار بين الإدارات المعنية والعلاقة مع الشركات الأخرى ومراقبة حساباتها من حيث عناصر الدخل والكلفة وأسعار البيع والتدقيق المالي، والعلاقة بين الشركة الأم والفرع العامل في لبنان ... أن هذه المراقبة لا يمكن أن تتم إلا إذا كان للدولة ممثلون داخل الشركات العاملة ومساهمة فعلية في الأنشطة البترولية. وقبل كل ذلك، أن يكون للدولة سياسة بترولية رشيدة وفعالة رباعية الأبعاد والمرتكزات والمتمثّلة ١) بالسياسي، أي أن تكون الدولة, متجسدةً بمجلس الوزراء والوزير، صاحبة القرار. ٢) الإداري، المتجسد بهيئة قطاع البترول التي تتولى إدارة تأهيل الشركات ومنح التراخيص ومساعدة الوزيرالمختص. ٣) التجاري، المتمثل بشركة البترول الوطنية و٤) المالي المتمثل بالصندوق السيادي. ومن الواضح إلى الان إفتقار لبنان إلى الركيزة الثالثة مما يستتبع ذلك التنازل عن الكثير من المزايا وخسارة فرص تنموية لا تعوض[[9]](#footnote-9). لأن لشركة الوطنية تسمح بتراكم الخبرات محلياً، وتعمل كقناة لنقل وتوطين التكنولوجيا، وبالتالي فإنها تعمل بشكل فعال على دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال تعزيز الترابط والتطور الأفقي بين القطاعات الاقتصادية، أو عبر إيجاد فرص عمل، وإنشاء صناعة التكرير والبتروكيماويات والأسمدة (إذا وجد مخزون وفير قادر على تحقيق ربحية كبيرة) ذات القيمة المُضافة العالية التي تكفي السوق المحلي مع إمكانية التصدير للخارج[[10]](#footnote-10). إن لبنان هو بلد مستورد للنفط، وعليه فإن الفاتورة البترولية تضغط بشدة على ماليته العامة وأمنه الاقتصادي والاجتماعي. كل ذلكيعتبر حافزاً لانخراط الدولة في هذا النشاط وعدم تركه كلياً لسلطة القطاع الخاص وذلك لاعتبارات تخص السيادة. أضف إلى ذلك أن الشركة الوطنية تستطيع لعب دور توازني في حال قررت الشركات الأجنبية التلكؤ أو الانسحاب. هذا بالإضافة إلى دورها في إحداث توازن على مستوى التفاوض والمؤهلات العلمية التي يمتلكها القطاع الخاص... وغيرها من النقاط التي تبرر إنشاء شركة وطنية للنفط.

**شركة وطنية مختلطة**: إن افتقار القطاع العام إلى الخبرات والقدرات المالية والفنية اللازمة لتأمين أفضل استثمار لثروة النفط والغاز، يحتم عليه اللجوء إلى القطاع الخاص اللبناني لما يتمتع  من دينامكية وروح المبادرة وخبرات عالمية في شتى مجالات الهندسة والبحث العلمي والاقتصاد والإدارة.... لذلك يبدو من الحكمة إن يصار إلى إنشاء شركة بترولي لبنانية مختلطة بغية تكامل القدرات والاستفادة من نقاط القوة لكلا الطرفين. ومهما كانت نسبة مساهمة أو حصة كل طرف في هذه الشركة فمن المسلم به انه لا بد إن يكون للدولة الكلمة العليا، أما عن طريق غالبية الرأسمال وحقوق التصويت أو عن طريق ما يسمى السهم الذهبي. هذا إلى جانب تكاتف القطاعين، فللشركة المختلطة مزايا عدة منها إتاحة الفرصة أمام المواطنين للمساهمة في رأس المال، واجتذاب مصادر تمويل من اللبنانيين في الداخل والخارج والمراقبة على مجريات الصناعة من خلال الجمعية العمومية[[11]](#footnote-11) (مع اتخاذ التدابير اللأزمة وتحديد نسب المشاركة خشية أن تستولي فئة أو مؤسسه على غالبية الأسهم أو أن تطغي مؤسسات أجنبية على رأسمال الشركة).

أما في حجة التخوف من العبء المالي لإنشاء الشركة الوطنية، فيمكن إنشاء شركة كصاحب حق غير مشغلة تمنح حصة محددة حوالي ١٠٪‏، ثم تتدرج بالمهام الموكلة إليها تبعاً لمراحل الصناعة البترولية[[12]](#footnote-12). في المراحل الأولى ما قبل الإنتاج، تحتاج الدولة إلى أموال لتطوير قدراتها البشرية والإدارية والفنية (تعلم وتدريب)، وفِي ظَل الموارد والإمكانات المحدود، يمكن آت تلجأ الدولة إلى الاستدانة. وبما إن وضع لبنان معقد لناحية الاستدانة، يمكن اللجوء إلى القطاع الخاص للمساهمة في رأس المال عن طريق الاكتتاب[[13]](#footnote-13) (بعد الاستكشاف وقبل العوائد)، أو عن طريق تمويلها من الضرائب الخاصة على استهلاك الطاقة[[14]](#footnote-14).

إن الهدف من وجود الشركة الوطنية هو ممارسة فعلية لسيادة الدولة  على ثرواتها الطبيعية. إن عدم مشاركة الشركة الوطنية في مرحلة الاستكشاف ينتج عنه تحكم الشركة المنقبة بالموارد وطرق التطوير وبالتالي ارتفاع المخاطر في المراحل اللاحقة لتطوير الحقول وتحديد الإنتاج. كذلك الحال إن غياب الشركة الوطنية في مرحلة تطوير الحقول ينتج عنه غياب الرقابة والتدقيق في تكاليف المشغل مما يعرض عوائد الدولة للمخاطر[[15]](#footnote-15).  إن سد إحدى الثغرات الرئيسيّة لهيكلية صناعة البترول في لبنان يستلزم قيام شركة بترول وغاز وطنية. من الأفضل أن تكون مؤسسة مختلطة، ذات إدارة مستقلة، مهمتها وضع آليات المراقبة والمحاسبة والرقابية لضمان الشفافية. والفصل التام بين ميزانيتها وبين ميزانية باقي المؤسسات الحكومية. وان تكون جزءاً من الكونسورتيوم المشغل، فتدفع الأرباح والضرائب للدولة كما المشغل[[16]](#footnote-16). **إن المهم ليس الإسراع في إنتاج البترول بقدر ما هو الاستثمار الأمثل لهذه الثروة.** إن الهدف الرئيس للشركة الوطنية ليس الربح إنما التحكم والرقابة على مجريات تشغيل القطاع واكتساب الخبرات الإدارية والتكنولوجية والقدرات التنفيذية[[17]](#footnote-17).

**في الصندوق السيادي:**

لحظت  المادة 3 من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية صندوقاً سيادياً لإيداع الدولة عائدات الأنشطة والحقوق البترولية  فيه بهدف استثمارها لا استهلاكها. ُيعد إنشاء الصندوق السيادي من ثوابت نظام الإدارة المالية الرشيدة والمتكاملة للثروة البترولية، لكنه يثير تساؤلات عديدة تطال البنية التنظيمية، أهدافه الطويلة والقصيرة الأمد، مرجعيته الإدارية وشخصيته المعنوية، فضلاً عن علاقته بالموازنة والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة عموماً. نقاط أستفيض النقاش بها قانونياً واقتصادياً في العديد من الدراسات الندوات.

من المعلوم أن الصندوق السيادي هو صندوق عام، خاضع لسلطة المصرف المركزي،  ينظر إليه كمحفظة تتقسم الى عدة أصول: قسم سيادي، قسم استثماري، قسم للتثبيت، قسم للتنمية، قسم ادخاري للأجيال القادمة قسم للمعاشات الاحتياطية، وقسم دعم الاقتصاد الحديث كالاستثمار في ecosystem ممايحّفز ا لنمو ويؤمن فرص عمل على المدى الطويل. عادة ما يمول هذا الصندوق من عائدات النفط المباشرة (الإتاوات وأرباح النفط) ومن أرباح عائدات النفط الاستثمارية. آو عن طريق أرباح غير مباشرة كالضرائب على الأفراد والشركات. مثلاً، كالاستثمار في البني التحتية أو في قطاعات كالتكنولوجيا أو الطاقة البديلة،الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخل عند الأفراد. هذا بالإضافة إلى إن توجيه الغاز المحلي للاستهلاك الداخلي يؤدي الى انخفاض تكاليف الطاقة على الأفراد وعلى الشركات فتنخفض تكاليف الإنتاج وهذا يؤدي الى تحفيز التنافسية. عندها تفرض ضرائب استثنائية على دخل الأفراد والشركات، وضرائب البيئة التي تفرض على استهلاك الطاقة (أفراد وشركات) تقطع لتمويل هذا الصندوق واستثمارات القطاع على الأجل الطويل[[18]](#footnote-18). وأخيراً يجب أن لا يهمل إن توجيه الإنتاج إلى السوق الداخلي يقلل الاعتماد على الطاقة المستوردة مما يُحد من خروج النقد الأجنبي و يؤدي الىتحسين وضع الميزان التجاري (خفض العجز).

ثمّة محاذير وهواجس تطرح نفسها حول الصندوق وخاصة أن تجربة لبنان قصيرة في هذا المجال. منها ما هو متعلق بالضوابط على نسب توظيف الأموال، أي تحديد سقف التوظيف في كل فئة من الأصول الماليّة. على سبيل المثال، توظيف جزء كبير من موجودات الصندوق في عمليّات شراء سندات الخزينة (لبنانية) سيعني حكماً تسرّب العوائد النفطيّة إلى صناديق الخزينة مجدّداً، إنّما من بوّابة الاستدانة. هذا الأمر يؤدّي إلى تضخيم حجم الدين من خلال إصدار سندات الدين السيادي التي ستحملها وتتداولها محفظة الصندوق السيادي. هذا إن لم يؤدي إلى خسارتها كلياً من خلال إعادة جدولة الديون وبطبيعة الحال انخفاض أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض ربحية السندات لحاملها (القطاع المصرفي). عندها تجد المصارف فرصة لاسترجاع أموالها فتقوم ببيع الدين إلى الدولة. أو أمام الخطر الأسوأ وهو التخلف عن السداد مما تجد الدولة نفسها ملزمة بإستخدام أموال هذا الصندوق لتغطية خدمة الدين. والأخطر أن يكون هناك دور مؤثر للقطاع المصرفي في رسم سياسة الصندوق، فليجأ بالتعاون مع المصرف المركزي، ضمن هندسة مالية جديدة، إلى شراء دين القطاع الخاص وتحويله إلى دين عام وبالتالي تتبخر الآمال والأموال.  من الأخطاء الشائعة إن يتم تحويل جزء من أموال الصندوق لشراء الدين (سمعنا مؤخراً عن الرغبة في تخفيض الدين إلى ٦٠٪‏). فخدمة الدين يمكن تمويلها من الأرباح الاستثمارية للصندوق وليس من رأسمال الصندوق نفسه لأنه لا يكفي. هذه الأخيرة تكون بمثابة خطوة لاحقة لمرحلة ما بعد جدولة الديون وإعادة هيكلة أسعار الفائدة نزولاً، نظراً لاستفادتهم من عوامل الثقة، تحسين التصنيف الائتماني نتيجة انخفاض المخاطر وتأمين التدفقات النقدية على الأجل الطويل بالعملة الأجنبية[[19]](#footnote-19).

من الأمثلة على هذه الضوابط السقوف المحدّدة لصندوق النرويج السيادي، وهو الصندوق الأكبر والأشهر في العالم بموجودات تناهز 885 مليار دولار، والمعروف بإدارة رشيدة يُضرب بها المثل في هذا المجال. ففي العام 1998، تم تحديد نسبة ٦٤% من إجمالي توظيف هذا الصندوق كحد أقصى للاستثمار في سوق الأسهم الدولي، بينما تم تحديد نسبة ٢،٥% منه في العام 2017 للتوظيف في السوق العقارية. أمّا 33% الباقية من الموجودات فمخصّصة للاستثمارات ذات العائدات الثابتة. العائدات الثابتة محكومة بضوابط. فتتوزّع بين 70% كسندات حكوميّة و30% للقطاع الخاص. والنتيجة محفظة سندات حكوميّة لا تتخطّى 24% من إجمالي موجودات الصندوق[[20]](#footnote-20).

عند وضع إستراتيجية استثمارية متعددة لأي صندوق استثماري يجب عدم التفاؤل بتحقيق معدلات كبيرة من الأرباح نظراً إلى الظروف المحيطة بالاستثمار العالمي الحالي. حيث إن صناديق التحوط العالمية المستثمرة في الأسهم والسندات لا تحقق المرجو منها كأرباح لعدة اعتبارات : منها ما يتعلق في النسب السالبة للفوائد على سندات الخزينة السيادية العالمية مما يضعف العائد الثابت خارج المخاطر. رضوخ الشركات متعددة الجنسيات تحت ديون هائلة مما يَصعب عليها القيام في علميات استثمارية جديد لزيادة إرباحها التشغيلية، مما يؤدي إلى ضعف العائد على أسهم هذه الشركات. إما فيما يتعلق في **الاستثمار في أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، فإنه مجدي لأنه يحقق أرباح كبيرة نظراً للنمو المفرط لهذه الشركات وخاصة التكنولوجية منها**. ولكن هذا الاستثمار سوف يعاني من مشاكل جمة كالضعف في السيولة النقدية، وضعف القدرة الاستيعابية لهذه الشركات على امتصاص استثمارات كبيرة الحجم. لذلك يبقى **السوق المحلي هو الفرصة الأستثمارية الصافية**  المتاحة أمام الصندوق لخلق ecosystem جديد ودعمه وتطويره وهذا سيؤدي بالطبع الى تحقيق أرباح مضاعفة.

الهاجس الثاني يتعلّق بمستوى الشفافيّة، الذي ستشهده مداولات وقرارات الصندوق السيادي. لا يستطيع المراقب توقّع مستوى الشفافيّة الذي سيمارسه مصرف لبنان تحديداً في إدارته للصندوق. فكثير من الخطوات التي يقوم بها المصرف تبقى طي الكتمان بآليّاتها ونتائجها، كما تظل محل تساؤل لدى المراقبين لجهة الأسباب والنتائج الفعليّة والخيارات البديلة. وهي سمة من سمات السياسة النقديّة في لبنان. لذا ، يجب إن يتكامل الهيكل الإداري الداخلي مع النموذج الرقابي المفروض على الصندوق[[21]](#footnote-21). فيدير الصندوق مجلس إدارة ،يتولى إدارة عمليّاته تحت إشراف مجلس تنفيذي يقوم بتحديد مهمات وحدود صلاحيّات مجلس الإدارة ويضع المبادئ المحدّدة لكيفيّة إدارة المخاطر. أمّا مجمل هذه العمليّات، فهي خاضعة وبشكل دقيق لمراقبة مجلس رقابة ينتخبه البرلمان، ويتولّى التدقيق والمصادقة على الميزانيّات والتأكّد من مطابقة الأنشطة للقوانين والأنظمة. ويملك الصندوق مجلساً استشارياً خاصاً لتطوير مستوى استثمارات الصندوق.

كثيرة هي الدراسات والتحليلات التي تناولت النقاط السابق ذكرها، ولكن ما لم يأخذ في الحسبان هو حجم الصندوق وكمية وآلية التدفقات النقدية إليه. مثلاً إن حجم الصناديق الاستثمارية  (النرويج، ابوظبي، قطر، السعودية، روسيا ...) في العالم بحلول العقد القادم سوف تتجاوز **١٤ تريليون دولار** (حجم صندوقي الطليعة النرويج وابوظبي يوازي **٢،٥ تريليون دولار**)، هذه المبالغ الهائلة قادرة على تحقيق الأهداف المنوط بها تحقيقها مستفيدة من عوامل سابقة واتجاهات اقتصادية إيجابية عالمية (زيادة الطلب) وطفرة أسعار النفط ومن احتياطات نفطية هائلة (خلال فترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨). ولكن هذه الظروف تغيرت بعد أزمة ٢٠٠٨، فنمو التجارة العالمية يوازي الصفر يضاف الى ذلك انغلاق اقتصاديات كبيرة كالولايات المتحدة والصين مما أدى إلى ضعف الطلب العالمي على النفط، وظهور الغاز الصخري المنافس، والتوجه العالمي نحو المزيد من الاعتماد على الطاقة البديلة[[22]](#footnote-22), هذه العوامل الضاغطة أثرت على أداء الأسعار في بيئة هابطة ومن المتوقع إن تستمر لعقود. هذا بالإضافة إلى أن الحجم المتوقع اكتشافه في لبنان لا يقارن بالاحتياطيات النفطية للدول سالفة الذكر. هذه العوامل تؤدي مع الوقت إلى خسارة عائدة الندرة التي يتيح استمرار ارتفاع الطلب وكذلك الأسعار وبالتالي يجب أخذها في الحسبان عند التفكير بتكوين الصندوق السيادي.

ولكن في عملية حسابية بسيطة،يظهر أن أرباح الغاز من الاحتياطي المتوقع في المنطقة الاقتصادية اللبنانية (25 tcf) **لا يتعدى ٥٠ مليار دولار** في أحسن الأحوال بينما التدفق المالي المباشرهو ملياري دولار سنوياً إي ما يعادل ٤٪‏ من PIB اللبناني[[23]](#footnote-23). لكن هذه التقديرات خاضعة لغموض الأسعار والأحجام. إن الأرقام المقدرة تبقى  ضعيفة نسبياً مقارنة ب 7.4 مليار دولار كتدفقات نقدية من المغتربين إي ما يعادل ١٥٪‏ من PIB[[24]](#footnote-24) . إن الأرقام المقدرة ضعيفة جداً ولا ترقى إلى مستوي المقارنة بالصناديق العالمية. كما أنها لا تستطيع النهوض بصندوق استثماري متعدد الأهداف. إن عائدات النفط بتقديرها الحالي لن تشكل تحولاً رئيسياً للوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في لبنان. ففي ظل غياب النمو الاقتصادي، والعجز في المالية العامة (١٠٪‏ سنوياً) والحساب الجاري، وزيادة الإنفاق، والديون المتعاظمة (٨٠ مليار دولار) وخدمة الدين المرتفعة، لن تمثل العائدات ترياقاً في حال غياب إصلاحات هيكلية وإصلاحات للمالية العامة[[25]](#footnote-25). لذلك من الأجدى أن ينشأ صندوق استثماري يتم تحويل عائداته لتحفيز الأستثمار في الاقتصاد الوطني وخاصة في القطاعات البتروكيماوية، الطاقة البديلة والتكنولوجيا لخلق نظام اقتصادي معرفي يخلق فرص عمل ويحسن مستوى دخل الأفراد ويضمن تدفق النقد الأجنبي المستدام (خطة موازية لضمان التدفقات النقدية من المغتربين). هذه السياسة الاستثمارية يجب أن تكون مصحوبة بخطة اقتصادية ومالية واضحة وشفافة ومصحوبة بإصلاحات هيكلية تضمن الاستدامة المالية العامة والإنصاف بين الأجيال. كل ذلك مع مراعاة السياسة النقدية المتبعة خشية من إحداث صدمة قوية تؤثر على الاقتصاد الوطني نتيجة الخروج الهائل للنقد الأجنبي.

**النظام الضريبي:**

يتعمد النظام اللبناني شكلاً على مبدأ تقاسم الإنتاج (قانون ٢٠١٠)، ومن ثم على نظام تقاسم الأرباح (إتاوة وتقاسم أرباح) خلال دورة التراخيص الأولى[[26]](#footnote-26). خلال دراستنا المعمقة للنظام الضريبي المقترح من وزارة المال، ترآى لنا عدة ملاحظات هامة، نوردها فيما يلي:

**في الإتاوة:**

تستحق الإتاوة، وفق المادة ٢٢ من EPA, بمعدل ثابت ٤٪‏ على الغاز الطبيعي، ومعدل متغير على النفط يتراوح بين ٥٪‏ و١٢٪‏ تحسب على شرائح الإنتاج اليومي. إن النسبة المحددة هي ثابتة زمنياً ومتوازية على الكتل العشرة. إن احتساب المتوسط المطلق، نجد أن لبنان يترّنح في أسفل المتوسط العالمي الذي يتراوح بين ٨٪‏ و١٢٪‏[[27]](#footnote-27). هذه النسبة الغير دقيقة ٨،٥٪‏ اقل بكثير من نسبة الإتاوة المحسوبة في إسرائيل ١٢،٥٪‏[[28]](#footnote-28)، مع أن هناك خصائص جيولوجية وإنتاجية متشابهة لكلا الدولتين. هذه النسبة ٨،٥٪‏ هي نسبة متفائلة في المتوسط العام، لأنه كما نعلم أن كمية الإنتاج تعتمد على نسبة الاستخراج (أوthe rate of decline) التي لا تزال مجهولة إلى الآن، معتمدةً بدورها على خصائص الكمية، نوعية النفط، حاجته إلى ضخ الغاز أو سائل أخر لاستخراجه والتكاليف. إن نسبة الاستخراج غالباً ما تكون مرتفعة في السنوات الأولى وتنخفض مع الوقت الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج  وإلاتاوة. لذلك إن معدل ٨،٥٪‏ كمتوسط عام هو رقم فوق التقييم (over evaluated) ومن المتوقع أن يكون في معدل بين ٧٪‏ و٧،٥٪‏ في أحسن تقدير.

 حدد المشرّع اللبناني إتاوة منخفضة نسبياً معتمداً في تقييمه على عوامل الجيولوجيا (التعقيدات الجيولوجية وتكاليف الاستخراج) وشرائح الإنتاج، ونسبة الاستخراج، بهدف جذب المستثمرين عن طريق طرح فرص استثمارية جذّابة. ولكن ما لم نعلمه إلى ألان ما هو المعيار الذي اعتمد لتحديد وحدة الأساس (initial value) المحتسبة عند ٥٪‏ على النفط وعند ٤٪‏ على الغاز الطبيعي.

في المبدأ، إن نسبة الإتاوة غالباً ما تكون مصاحبة لتقسيم الكتل، لأنها تتحدد وفق خصائص ومعايير خاصة بكل بلوك. لقد عمد المشّرع اللبناني الى تقسّيم الكتل مع الأخذ بعين الأعتبار الخطر الجيولوجي، لذلك عرض كتل كبيرة تعويضا للمستثمرين، مع إتاوة ثابتة. وكأن المشّرع اعتبر أن العاملين منفصلين وتقسيمهما يكون فرادى. لقد كان من الأولى للمشّرع استخدام الإتاوة كمحفّز للاستثمار وخاصة على الكتل الحدودية ذات المخاطر الجيوسياسية المرتفعة. والحال هذه لماذا يدفع المستثمر إتاوة ثابتة على الكتلتين، ٢ و٨ مثلاً، في حين أنهما لا تملكان نفس الخصائص؟ إن التوزيع الحالي للكتل لا يراعِ هذا المبدأ المهم الأمر الذي أدى إلى توزيع غير عادل لمعدل الربح/مخاطر، والذي ينعكس سلباً على المنافسة والاستثمار.

في الواقع، أن المشّرع أهمل معايير مهمة عند تحديده الإتاوة، منها ما يتعلق بالمخاطر الحقيقية للاستثمار، هذا بالإضافة إلى عوامل كان يجب أن تُأخذ في الحسبان مثل الكمية المتوقعة في البلوك، الفرصة الاستثمارية، محيط الموقع الاستثماري وصعوباته الجغرافية، النقص في الخدمات العامة والبني التحتية، مستوى المنافسة، مدة الترخيص، relinquishment provision والخطر الجيوسياسي.... ومن ثم تحديد إتاوة متغيرة تتأقلم مع خصائص كل كتلة على حدى. هذه العوامل هي ضمان لعدالة التوزيع  وتحديد أفضل علاقة ربح/خطر لكلا الطرفين الدولةوالشركات المستثمرة. هذا بالإضافة إلى احترام مبدأ الشفافية القائم على الوضوح في احتساب المعايير والقيم (الإتاوة) خشية من الغبن الذي قد يلحق بالمستثمر. إن الشعور بالغبن يؤدي مع الوقت إلى إتباع أساليب غير قانونية بهدف التعويض وزيادة الربحية، فيؤثر بطبيعة الحال على عوائد الدولة نظراً إلى غياب الرقابة والتدقيق.

معتمدين على المعايير المقترحة، ودائماً في ظل غياب المعلومات عن الكمية المحتملة، تم تقسيم المنطقة الاقتصادية إلى أربعة أقسام مختلفة الخصائص والإتاوات A,B,C وD. الهدف هو ضمان التوزيع العادل للإتاوة ولمعدلات الربح/والخطر، وتحقيقاً لمبدأ الشفافية عن طريق الاعتماد على البحث العلمي. إن الدراسة اعتمدت على نسبة استخراج يومي للنفط معدل 3٪‏ ومعدل ٤٠٠ MCF للغاز الطبيعي. إن تصنيف الكتل ضمن أربعة أقسام يراعى مبدأ توزيع الخطر من الأقل A (إتاوة عالية) إلى الأكثر خطورة D (إتاوة منخفضة). تم تصنيف المخاطر على مستوى متزن يتراوح من ١ إلى ٥ (Equiponderate) مع الأخذ في الاعتبار العوامل التالية: الجيولوجيا، الخطر الجيوسياسي، الخدمات العامة والبنى التحتية، الكمية وفرص الاستثمار (اعتمدنا على المساحة لمقاربة الكمية).

ملاحظة : إن غياب التحديد الدقيق للكمية المُحتملة يفقد من دقة النتائج المرجوة، ولكن الهدف من هذه الدراسة كمرحلة أولى هو تبيان الثغرات لمعالجتها في المستقبل وليس إعطاء أرقام دقيقة عن التوزيع الأمثل للبلوكات القائم على الحساب الدقيق للأرباح والمخاطر. لذلك اعتمدنا على فهرسة الكمية على مساحة البلوك على اعتبار ان التقسيم الحالي أخذ في الحسبان إن فرص الاستثمار (الكمية) تتمثل على أساس المساحة كل بلوك.

Royalties oil ; Category A : from 8% to 12.5% ;

0-15k BOPD: 8%

15k -35k BOPD: 9%

35k-55k BOPD:10%

55k-75k BOPD:11%

Up to 75k BOPD:12,5%

**Royalties in average is : 10.325%**

**Risk Rank : 1 (of level 5)**

Royalties oil ; Category C : from 5% to 11%

0-15k BOPD: 5%

15 -25k BOPD: 6%

25 -35k BOPD: 7%

35k-45k BOPD:8%

45k-60k BOPD:9%

60k-75k BOPD:10%

Up to 75k BOPD:11%

**Royalties in average is : 8.45%**

**Risk Rank: 3.2 (of level 5)**

Royalties oil ; Category B : from 7% to 12%

0-15k BOPD: 7%

15k -30k BOPD: 8%

30k-45k BOPD:9%

45k-60k BOPD:10%

60k-75k BOPD:11%

Up to 75k BOPD:12%

**Royalties in average is : 9.75%**

**Risk Rank : 1.9 (of level 5)**

Royalties oil; Category D : from 4% to 10%

0-15k BOPD: 4%

15 -30k BOPD: 5%

30 -40k BOPD: 6%

40k-50k BOPD:7%

50k-60k BOPD:8%

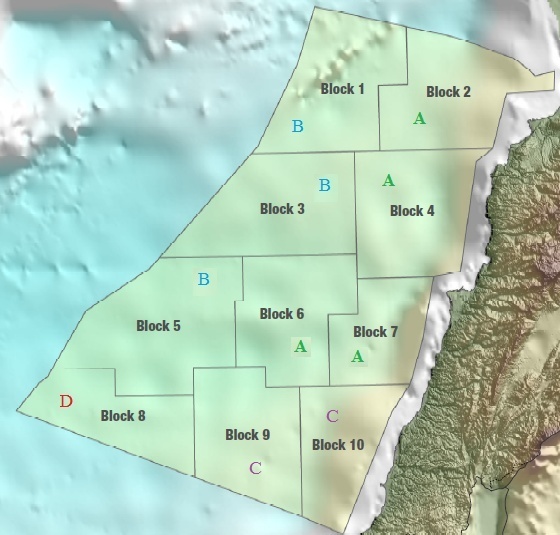
60k-75k BOPD:9%

Up to 75k BOPD:10%

**Royalties in average is : 7.3%**

**Risk Rank: 4.1 (of level 5)**

Table 3 : Blocks distribution



في التكاليف recovery costs:

حدد المشّرع اللبناني سقف التكاليف القابلة للاسترداد بنسبة ٦٥٪‏ (يتم تحديد النسبة بالمزايدة) [[29]](#footnote-29)، وهى نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يتراوح بين ٤٤٪‏ و ٥٥٪‏، ومتوسط التكلفة في عقود الامتياز بين ٥٠٪‏ و ٥٢، وفِي النظام التعاقدي يبلغ متوسط التكاليف بين ٥٠ و ٥٩٪‏[[30]](#footnote-30). تتكون هذه التكاليف من تكاليف رأسمالية وتكاليف تشغيلية (٣٨،٣٪‏ هي كلفة لحقل تمار المشابه بخصائصه الجيولوجية الحقول المكتشفة في لبنان حسب تقرير نوبل إنرجي لعام ٢٠١٦)[[31]](#footnote-31) والباقي هي استردادات من خسائر سنوات سابقة وضرائب واستهلاكات وتدريب... وغيرها بمعدل سقفه ٢٦،٧٪.[[32]](#footnote-32)

التساؤل الأول المبرر هنا عن الفارق بين سقف التكاليف الذي حدده المشّرع ومتوسط التكليف المتعارف عليه في العقود العالمية. ما هي الأسس التي حددت على أساسها هذه النسبة. أضف الى ذلك، إن التكلفة العامة لبرميل النفط أو وحدة الغاز الطبيعي معلومة في المجمل والذي تقييم بحولي ٣٨٪ ‏أو ما يزيد بضئيل (مع معدل خطأ ٤٪‏، على أساس السعر ٢،٤٢$للغاز و٤٢$ للنفط‏) ، هنا يبرز نوع من الغموض حول الفارق الكبير بين التكاليف التشغيلية والرأسمالية وسقف التكاليف القابلة للاسترداد (٦٥٪‏) والتي تقدر بحوالي ٢٦،٧٪‏. أشير إلى إننا نجد هناك دول قليلة تحدد سقف التكلفة بين ٦٥٪‏ و٧٠٪‏، ولكن في المقابل تحصل على نسبة لا تقل عن ٧٥٪‏ من ربح البترول (الفلبين)، بينما يحصل لبنان على نسبة ٣٥٪‏ (حسب محاكاة وزارة المال).

على الرغم من أن نظام المزايدة مهم لضمان بعض الشفافية والمنافسة في الإجراءات تجاه المستثمرين، إلا أن عدم تعريف المعايير والقواعد، أو تعريفها بشكل غير محدد، يؤدي إلى أضعاف الكفاءة التخصصية والإيرادات المُحتملة. في نظام المزايدات وقبل البدء في الإجراءات، يجب وضع قواعد ومعايير واضحة ومحددة لضمان الشفافية ولتشجيع المنافسة من خلال عملية عادلة، وان تكون ذات تفسيرات موحدة لا يشوبها الغموض والغبن، ولا تتضمن ثغرات تتيح للمستثمر التلطي خلفها أو الأستفادة منها للتحايل على القانون.

يكتسب نظام المزايدة أهمية جدية خاصة في المناطق الغير مستكشفة أو الحدودية حيث تكون المعلومات نادرة، وقد لا تكون الحكومة واثقة بدرجة معقولة من دقة تقديرها للقيم المكتشفة. يبرز هذا النظام كقيمة إضافية خاصة بعد الاطلاع على المعلومات اللازمة عن المورد التجاري. ولكن في ظل غياب المعلومات التقنية عن المورد، لعدم اليقين الجيولوجي مثلاً، مما يشكل حاجزاً أمام العروض الكبيرة المُحتملة للاستثمار[[33]](#footnote-33). وإن غياب القواعد الواضحة والشفافة في إجراءات المزايدة، وترك المعايير مفتوحة، من شأنها خلق نوع من الالتباس والغموض مع ما يستجرر ذلك من عواقب سيئة على موارد الدولة. كان من الأفضل للدولة اللبنانية إخضاع كتلة واحدة لدورة التراخيص الأولى، وبناءً على النتائج، تضع الدولة التصور المناسب من قواعد ومعايير مغلقة مع سيناريوهات بما يخدم المصحة العامة.

هكذا، وبناءاً على ما تقدم، ومن خلال قراءتنا المعمقة لنموذج استرداد التكاليف عند سقف ٦٥٪‏، نرى أن القواعد والإجراءات المقترحة يشوبها الكثير من العموميات في تقدير النسب البعيدة عن الأسس العلمية المثبتة للشفافية وقواعد المنافسة. يبدو من الظاهر، أن المشّرع يفتقد إلى الأدوات الخاصة لتقييم حدود الكفاءة للمعايير المقترحة (efficiency limit of parameters). أضف الى ذلك، إن المشّرع لا يمتلك المعلومات الكافية والدقيقة عن التكاليف والأرباح المتوقعة. ومع الخبرة المحدودة للدولة في مجال النفط والغاز، وضعف الكفاءة الإدارية والرقابية، والإهمال في تقييم القواعد والإجراءات، سيلجأ المستثمر إلى إخفاء المعلومات الخاصة به عن الجهات المختصة المسؤولة في قطاع النفط والغاز، الأمر الذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى خسارة الكثير من خلال شروط الإنفاق المالي المفروضة على الدولة (financial expenditure terms).

**في تقاسم الربح:**

يتم تقاسم بترول الربح الذي يتم إنتاجه بنِسَب تحدد بالاستناد إلى العامل -ر بالنسبة إلى الفصل الذي يسبقه مباشرة وفق ما يلي:

Table 4 : Profit sharing

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| R-factor | State’s Portion | Right Holders’ Aggregate Portion |
|  |  |  |
|  |  | 100% less percentage determined in formula below |
|  |  |  |

حيث (ح د) هي حصة الدولة، و (ر) هو العامل الذي يستعمل لتحديد حصة الدولة (ر= التدفقات النقدية المتراكمة/نفقات رأسمالية متراكمة)[[34]](#footnote-34). يحدد A، B و Rb في المزايدة على أن لا تقل حصة الدولة عن ٣٠٪‏ الذي هو قليل نسبياً مقارنة بالدول التي تطبق أنظمة مشابهة وخصوصاً مع تكاليف قابلة للاسترداد عند ٦٥٪‏، وفِي ظل متوسط عالمي يتراوح ما بين ٦٥٪‏ و ٨٥٪[[35]](#footnote-35)‏.

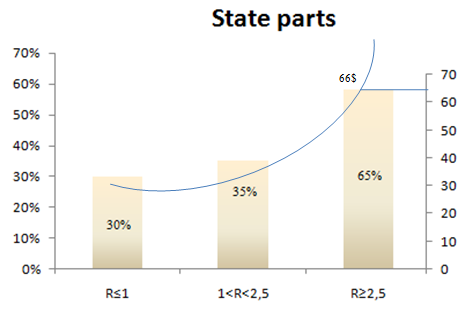
إن الاعتماد على العامل (ر) لتحديد نسبة الدولة من الربح جيد، ويتطابق مع اغلب الانطمة المطبقة عالمياً. ولكن ما هو غير مقبول هو أن تترك المعايير A وB و Rb خاضعة للمزايدة. هذا مثال أخر عن افتقار المشّرع للأدوات الحسابية اللازمة لمحاكاة هكذا معايير، أو عن نقص في الخبرات اللازمة لتقييم العوامل المساعدة لحسابها, لذلك لجأ المشّرع إلى الحل الأسهل والمتمثل بالمزايدة. وإلا لماذا ندع الشركات تقترح عوائد القطاع طالما نمتلك الوسائل اللازمة لتحديدها؟ إذا كان الجواب للشفافية، أو لعدم القدرة على توقع أسعار الطاقة أو لتحفيز المنافسة، أو للاستفادة من المعلومات الخاصة الممتلكة من قبل المستثمرين، فهذا لا يُبرر لأن الغبن الذي يمكن أن يطال الدولة اكبر من أن يبرر بالأستناد الى هذه الأسباب. بل على العكس، يجب أن تحدد المعايير وفق قواعد رياضية صحيحة وواضحة لضمان قواعد الشفافية، وهذا ما يشجع على المنافسة بين المستثمرين وإزالة الغبن.

نلاحظ من المحاكاة المقدمة من وزارة المال خلال ورشة العمل في مجلس النواب لعام ٢٠١٦، إن المشّرع حدد، لكل محاكاة، نسبة واحدة للمعيار Rb، حيث تبدأ ب٢،٥ (عند معدل ضريبي ١٥٪‏) وتنتهي ب ٣،٦ (عند معدل ضريبي ٣٠٪‏). إن تحديد هذا المعيار يلعب دوراً هاما في تحديد عوائد الدولة من هذا القطاع. لذلك، وجب التساؤل عن مدى دقة هذا المعيار وعلى أي أساس احتسب. ما الجدوى من تحديد معيار واحد ومرتفع إلى هذا الحد وخاصة أن معظم الدول تتبع عدة معاير لا تقل عن ثلاثة.

إن المشّرع اعتمد خلال محاكاته الرياضية في حساب حصص الدولة ( A & B) على دمج أول شريحتين (A+PS) تحت مسمي حصة A بمعدل ٣٥٪‏ عند حدود ٢،٥ للمعيار Rb) وحصة B بنسبة ٦٥٪‏  فوق حدود ٢،٥ للمعيار Rb . إن تحديد المعيار Rb عند حدود ٢،٥ للشريحة الأولي مرتفع نسبياً ولا يتطابق مع متوسط النسب المطبقة في الدول المتبعة لنظام تقاسم الأرباح. إلا إذا اختلط الأمر على المشّرع[[36]](#footnote-36) واعتمد النسبة المستخدمة في نظام تقاسم الإنتاج والتي تبدأ ب٢،٢٥-٢،٥٠، كان من المستحسن استخدام نسبة الشريحة الأولى بالحدود المتعارف عليها في دول تستخدم نفس النظام ألا وهو تقاسم الأرباح والتي تقارب ١،٥-١،٧٥.

يبدو لنا من الرسم البياني، لكي تستفيد الدولة من عائد ٦٥٪‏، يجب على أسعار النفط أن تزيد عن ٦٦$ للبرميل (أي ما يعادل ٤،٢٥$ للغاز، سعر السوق الحالي في البورصة). هذه النسب بعيدة عن الأسعار الحالية للسوق وعن متناول التوقعات للسنوات القادمة مما يطرح علامات الاستفهام حول إمكانية الوصول إلى حاجز ال٦٥٪، ويثير الشكوك حول دقة الأرقام المعلنة‏ ويهدد مداخيل الدولة من القطاع. هذا بالإضافة إلى أن حصة الدولة من خلال الشريحة الأولى هي ٣٥٪‏ وهذه اقل من النسب المعتمدة حتى في نظام تقاسم الإنتاج والتي تبدأ ب ٤٠٪. من الواضح، في ظل المعايير المقترحة، أنه لا يتوقع أن تحصل الدولة على حصة من الأرباح أكثر من ٣٥٪‏ ما لم تعدل النسب بشكل يتناسب مع المعدلات العالمية. عند وضع النظام الضريبي العام، يجب أن لا يغفل عن المشّرع، أن سيناريو عودة أسعار الطاقة إلى حدود ٣٠$-٤٠$ أمر محتمل جداً.  عند هذه الحدود، وفِي ظل التكاليف المرتفعة لاستخراج البترول offshore، لا يُنتظر أن يتخطى العامل R حدود ٢،٥ لفترة طويلة هذا ما يُحد من عوائد الدولة عند نسبة ٣٥٪‏. وبالتالي يكون لبنان الدولة الوحيدة في العالم التي تتقاضى عوائد منخفضة الى هذا الحد.

Graph 1 : State Parts



إن الشرط الأساسي لاعتماد نظام قائم على اختيار المعايير بالمزايدة هو أن تكلف لجنة تملك مؤهلات عالية ومهارات وكفاءات متميزة لتقييم العطاءات، بهدف التقليل من مخاطر الإفراط في الرسملة (over capitalization) وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المكتشفة.

**اقتراح**: كيف تحسب العامل R؟ يكفي إي يجري محاكاة حسابية لحساب التدفقات النقدية والتكاليف وفق سيناريوهات مختلفة وفترة زمنية معرّفة مسبقاً (شرط إدخال تعديلات كل خمس سنوات). عندها نحصل على Matrix العامل R المفهرس على السيناريو التابع له وعلى امتداد خمس سنوات. وفِي النهاية، تكوّن كثافة التوزيع (spectre) للعامل R. عندها يسهل حساب حدود المثلى للمعيار Rb وكذلك تحديد نسب حصة الدولة عند كل حد.

في حال بروز مشكلة توقع الأسعار على الأجل الطويل (نتيجة النقص في الأدوات أو التقلبات الحادة في الأسعار)، يمكن للدولة اللجؤ إلى حلٍ لتحديد حصة الدولة بناءاً على جدول مفهرس على أساس شرائح الأسعار. يتم بموجبه المعرفة المسبقة لحصة الدولة عند حدود السوق المعَرفة في الجدول. إن تحديد المعيار Rb تم وفقاً للمتوسط العالمي المتبع في نظم تقاسم الأرباح (لان هذه المعايير مختلفة في نظام تقاسم الإنتاج). أما نسب توزيع حصص الدولة فقد اعتمدت بعد الأخذ في الاعتبار الحدود الدنيا ومتوسط الحدود القصوى لتوزيع الحصص.

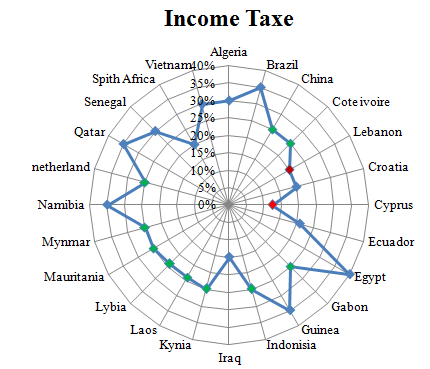
Table 5: Rate of petroleum net profit tax

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| Price reference | R<1.75 | 1.75<R<2.5 | R>2.5 |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |

**في ضريبة الدخل income tax:**

لحظ المشّرع اللبناني ضريبة دخل بمعدل ٢٠٪ على الأنشطة البترولية مستنداً على دراسة مالية مبنية على بلوكات ذات أحجام مختلفة بهدف تحفيز الشركات لضمان تنافسية قطاع البترول اللبناني.  هذه النسبة المقترحة أقل من المتوسط العالمي العام الذي يقدر ب ٢٦٪‏ ومتوسط الضريبة المفروضة على دخل الشركات في ظل عقود الامتياز تصل إلى ٤٠٪‏. مثلاً، في إسرائيل تبلغ النسبة ٢٦،٥٪‏[[37]](#footnote-37). إن الرسم البياني لوزارة المال المعروض أدناه، يُبين قبوع لبنان في أسفل الشريحة مع قليل من الدول التي تتبع هكذا معدل.

Graph 2 : Income taxes world sample



نلاحظ من المحاكاة المقدمة من قبل وزارة المال خلال ورشة العمل للنظام الضريبي للنفط والغاز في مجلس النواب، أنه مع ارتفاع ضريبة الدخل من ١٥٪‏ إلى ٣٠٪ (إي من ١،١ مليار دولار إلى ٢،٨٦ مليار دولار) ‏، تنخفض حصة الدولة  من الربح من ٩،٣٦٠ مليار دولار إلى ٧،١٦٤ مليار دولار بمعدل ٢،٣٤٪‏(هناك صعوبة في التحقق من الأرقام المقدمة من وزارة المال، هذا بالإضافة إلى الاعتماد في الدراسة على سعر ثابت للغاز دون الأخذ في الاعتبار سيناريو احتمال هبوط الأسعار في المستقبل، ولكنها تبقى الأرقام الرسمية الوحيدة التي نملك لنبني عليها تقييمنا). وبالتالي، دائماً بحسب تقييم وزارة المال، تنخفض التدفقات النقدية للدولة بعد الضرائب من ١١،٤٨٣ مليار دولار إلى ١١،٠٤٦ مليار دولار إي بمعدل ١،٨٪. من الملاحظ، ان العامل المسبب لهذا الانخفاض هو المعيار B، إي إن حصة الدولة من الربع بعد المعيارRb ( حيث B>Rb)، الذي ينخفض من ٦٥٪‏ إلى ٥٠٪‏ عندما ترتفع الضريبة من ١٥٪‏ الى ٣٠٪‏. لذلك قررت الدولة اعتماد نسبة ٢٠٪‏ لأنه الحد الأمثل الذي يُؤْمِن العائدات المثلى للدولة اللبنانية (دائماً حسب محاكاة وزارة المال).

أيضا، إن حصة الدولة من الربح عند الشريحة الأولى منخفضة جداً (٣٥٪‏) وخاصة ما قبل حدود ٢،٥ للمعيار Rb، مقارنة بالمعدل العالمي الذي هو عند ٤٠٪‏. لذلك، مع احتمال سيناريو انخفاض الأسعار إلى حدود ٣٠-٣٥$، وبقاء الحال كما هو علية في النظام الضريبي المقترح، لا يتوقع إن تحصل الدولة على حصة أكثر من A مما يشكك في مدى دقة الأرقام المتفائلة عن حصة إجمالية للدولة بنسبة ٦٦.٣٪‏.

نلاحظ أيضا، إن كل المعايير/المداخيل تتغيّر[[38]](#footnote-38) باستثناء معدل العائد الداخلي للشركة المستثمرة company IRR الذي هو ثابت عند ١٤٪‏ ومعدل العائد الداخلي للأسهم عند ١٩،٣٪‏. يبدو لنا وكأن كل معطيات المحاكاة تكيفت لضمان حصول الشركات على عائد ثابت بغض النظر عن كل الظروف بنسبة ١٤٪‏ (لا يمكن الغوص أكثر في هذا المعطى نظراً لشح المعلومات حول هذه النقطة بالذات). وكأنه لا يكفي المشّرع اللبناني الذي أعطى الحق للشركات بتحديد حصة الدولة عن طريق المزايدة، إنما ذهب ابعد من ذلك الى حدود الضمان المسبق لعائد ثابت للشركات (والذي هو مخالف لقوانين السوق). السؤال هو، **ماذا لو أن أسعار النفط انخفضت إلى ما دون الربحية، فهل ستدفع الدولة هذه الأرباح من خزينتها**؟ لماذا هذا التهميش لدور الدولة إلى هذا الحد؟ إن تحديد عائد ثابت للشركات يفسر مدى ارتفاع  نسب المعايير التي تحدد نسب الدولة المحدودة لعوائد القطاع.

إن تحديد المشّرع لضريبة على الأنشطة البترولية عند نسبة ٢٠٪‏، مرده إلى المفاضلة بين عدة نسب (١٥٪‏, ٢٠٪‏, ٢٥٪‏ و٣٠٪‏)، وخصوصاً بين ٢٠٪‏ و٢٥٪‏، على أساس صافي التدفقات النقدية للدولة بعد الضرائب أو حصة الدولة الإجمالية. إن التحول من نسبة ٢٠٪‏ إلى ٢٥٪‏ يؤدى إلي ارتفاع مدا خيل الدولة من الضرائب بنسبة ٣٥٪‏ (٥٦٩ مليون دولار)، لكن في المقابل انخفاض في حصة الدولة من الربح بنسبة ١٧٪‏ (٦٥٩ مليون دولار). لذلك اختار المشّرع نسبة ضريبة عند ٢٠٪‏ (حصة الدولة الإجمالية ٦٦،٣٪‏) لأنها تضمن تدفقات الصافية أكثر ب٩٠ مليون دولار منه عند نسبة ٢٥٪‏ (حصة الدولة الإجمالية ٦٥،٨٪‏) أي ما يعادل ٠،٥٪‏.

إن اعتماد المشرع على تحديد نسبة الضريبة معتمداً فقط على حساب التدفقات النقدية فيه نوع من المجازفة وخاصةً أن المفاضلة تتمحور حول قيمة لا تتعدى٩٠ مليون دولار. عند المفاضلة يجب النظر إلى فائدة هذا المورد على الاقتصاد العام ككل وليس على الفرق بين التدفقات النقدية. مثلاً،  عندما احتسب المشّرع الحصة الإجمالية للدولة لم يراعي مبدأ الفصل بين وجهة الضرائب التي هي مالية الدولة وبين عوائد القطاع (أرباح وإتاوة) التي غالباً ما تكون وجهتها الصناديق الاستثمارية. لذلك، عندما تخفض الضرائب يتجه إلى تفضيل أرباح القطاع إي الصندوق الاستثماري على المالية العامة مع غياب فاضح لأي رؤية أو سياسة أو منهجية واضحة لهذا التفضيل. مثلاً،  تفضل الزيادة في العوائد عندما يكون هناك رؤية استثمارية واضحة للصندوق السيادي، كالاستثمار في الشركات الصاعدة الوطنية وخلق بيئة اقتصادية جديد ecosystem ... وغيرها. هذه الأخيرة تكون قيمة مُضافة مهمة ومكملة لأي سياسة مالية توسعية لدعم العمالة والنمو. إما إذا كانت سياسة الصندوق السيادي هو سد العجز أو شراء الدين الخاص، فإن من الأفضل أن ترفع نسبة الضريبة، لان استثمار ٥٦٩ مليون دولار سنوياً من خلال سياسة مالية هادفة يكمن أن تؤتي ثماراً تتخطى أرباحها كل التوقعات. لذلك، إن أهداف السياسة العامة هي التي تحدد تفضيل الأرباح على الضرائب أو العكس. ولكن، نوصي بجميع الأحوال رفع الضريبة إلى ٢٥٪‏ لضمان مبدأ حسن التوزيع العادل للحصص بين السياسات العامة (مالية أو صندوق سيادي أو ...).

**في الإعفاءات:**

ضريبة الأملاك المبنية: نص مشروع القانون الضريبي على إعفاء الإنشاءات والتركيبات والمركبات المستخدمة للقيام بالأنشطة البترولية من ضريبة الأملاك المبنية على أن تبقى ملك للدولة عند انتهاء الأشغال وبعد استرداد كلفتها.

هنا نتساءل بما أن التكاليف كافة مستردة على شكل استهلاكات فلماذا الإعفاء من الضريبة؟ هذا بالإضافة إلى إن عادةً ما تحتوي بعض التركيبات والمنشآت على مواد ملوثة بيئياً والتخلص من هذا المواد يكلف ثمناً باهظا. فلماذا تسترد الدولة هذه المنشآت فتتكلف أثمان للتخلص من الملوثات مع إنها تدفع مسبقاً الاستهلاكيات. فيجب إضافة فقرة تلزم الشركات بالتخلص من هذه المواد وتسليم المنشآت خالية من هذه المواد حتى لو اضطر الأمر إلى زيادة الاستهلاكات لان الخطر البيئي كبير والدولة لا تملك الخبرة الكافية في التعاطي مع هذا الملف فيدفع المواطن ثمن هذه التلوثات وترتفع تكاليف الصحة والطبابة.

الاستثمار في الأوراق المالية: لم يشمل الإعفاء من الضرائب عمليات الاستثمار في الأوراق المالية بما فيها عمليات التحوط والمنتجات المالية المشتقة.

هنا لا بد من الإشارة إلى نقطتين هامتين أعلن عنها المشّرع في القانون. إن فن الإدارة الضريبية لا تنظر إلى العائدات المالية بشكل مباشر، يمكن مثلاً للإعفاءات إن تؤدي مهام تعود بالنفع أضعافا مضاعفة.

يجب إن يفرض على الشركات المستثمرة استثمار نسبة محددة من أصولها في سندات الخزينة اللبنانية الصادرة بالليرة او الدولار مع إعفاء هذه الشركات من الضرائب على الأرباح المحققة على هذه السندات في بورصة بيروت. فالدولة هي الرابح الأكبر من هذا الإعفاء لعدة أسباب: ١) ضمان مصدر جديد ومستدام للاستدانة. ٢) تضمن الدولة إن جزءاً من الأموال المنتجة داخل لبنان بالعملة الأجنبية تبقى داخل الحدود بشكل لا يؤثر على زيادة العجز في الميزان التجاري وخروج النقد الأجنبي....وغيرها من فوائد مهمة

إعفاء الأرباح على الأسهم وأرباح رأس المال المستثمرة في بورصة بيروت أو في الشركات الصاعدة startups من الضرائب. لهذا الإعفاء فوائدة الهامة من ناحية تأمين الاستثمارات اللازمة للشركات اللبنانية الصاعدة الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص العمل، تحفيز النمو الاقتصادي ودعم ecosystem الوطني.

يعفى المكون ألتضخيمي على أرباح رأس المال من الضرائب لما عليه من مخاطر الاستثمار وخصوصاً عندما يكون معدل التضخم يتجاوز ٣٪‏.

إنشاء منطقة حرة على مرفأ بيروت، ومنح بعض الإعفاءات والمزايا للشركات المسجلة في لبنان والعاملة في قطاع النفط بالتحديد.

إعفاء الشركات من الضرائب على الأبحاث والتطوير وبراءات الاختراع.

وغيرها ...

في الضرائب على أرباح الأسهم المقتطعة dividends:

يطبق لبنان ضريبة على الأرباح المقتطعة علي الأسهم والسندات بنسبة ١٠٪‏ وهي نسبة شبيهة بتلك المطبقة في قبرص وأقل بكثير من تلك المطبقة في إسرائيل والتي تتراوح بين ٢٥-٣٠٪‏. مع فارق إن الأرباح المحققة على السندات في إسرائيل معفاة من الضرائب حتى للأجانب.

في تكاليف التدريب

حدد المشّرع اللبناني سقف تكاليف التدريب القابلة للاسترداد ب ٣٠٠ ألف دولار سنوياً خلال المرحلة الأولى للإنتاج ( مع زيادة ٥٪‏ سنوياً) ثم تصل إلى ٥٠٠ إلف دولار سنويا (مع زيادة ٥٪‏ سنوياً)

Bibliographies

1. "The Norwegian Oil Experience: Main Conclusions and Challengs for Lebanon." Assadissa no.5, October 2014.
2. Arbid, Jeremy. Fostering Enviroment: Recommendations for Increased Participation in Lebanon's Petroleum Policy Discourse. Beirut: Fuleihan financial institute, October 2014.
3. BankMed. 2014. “Oil and Gas in Lebanon.” Market and Economic Research Division.

Carole Nakhle (2016), Licensing and Upstream petroleum fiscal regime : Assessing Lebanon's choices, Policy Paper, LCPS

1. Chaaban, J. and Harb, J. (2015): “Macroeconomic implications of windfall oil and gas revenues in Lebanon”, The Lebanese Centre for Policy Studies

Claude Bizmut, workshop & discussion, Apr 2017

1. Credit Libanais SAL (2015): “Oil and gas sector: a new economic pillar for Lebanon”, Economic Research publication, January

# Dabi & Laporte (2015), Oil contracts, progressive taxation and gouverment take in the context of uncertainty in crude oil prices : the case of Chad, Workpaper N 25, CERDI.

1. David G. Victor, David R. Hults, Mark Thumber. Oil and Governance, State-Owned Enterprises and the World Energy Supply. New York: Cambridge University, 2012.
2. David G. Victor, David R. Hults, Mark Thumber. Oil and Governance, State-Owned Enterprises and the World Energy Supply. New York: Cambridge University, 2012.
3. Deloitte. 2014. Licensing rounds. http://www.psg.deloitte.co.uk/
4. Elias, A. R. (2016):” Petroleum Resources in the Lebanese Offshore: The Need for Credible Assessments and Adequate Policy”, Lebanese Centre for Policy Studies
5. Energy Information Administration, EIA. 2013. “Overview of oil and natural gas in the Eastern Mediterranean region.” http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/Eastern\_Mediterranean/ eastern-mediterranean.pdf
6. Ernest & Young reports, 2015: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-2015-Global-oil-and-gas-tax-guide/$FILE/EY-2015-Global-oil-and-gas-tax-guide.pdf
7. Ernst & Young. 2014. “Global oil and gas tax guide 2014.” http://www.ey.com/ Publication/vwLUAssets/EY-Global-oil-and-gas-tax-guide-2014/$FILE/EYGlobal-oil-and-gas-tax-guide-2014.pdf
8. Frankel, J. A. (2010): “The Natural Resource Curse: A Survey”, Working Paper 15836, National Bureau of Economic Research
9. G.N., Ogbonna. "Petroleum Income and Nigerian Economy: Empirical Evidence." arabian journal of business and management review, Vol.1, no.9 April 2012.

Ghazi Wazni, 2017, intervention à la Centre consultatif pour les études et la documentation.

1. Holden, Steiner. Avoiding the Resource Curse - the Case Norway. Oslo: University of Oslo, June 2011.
2. Hoteit, N./Lebanon Petroleum Administration (2014): “The Petroleum Sector in Lebanon: History, Opportunities and Challenges”, Assadissa,
3. HS CERA. 2011. “Comparative Assessment of the Federal Oil and Gas Fiscal System.” Bureau of Ocean Energy Management.

https://www.nbim.no/

1. IHS. 2007. “Cyprus Attracts Just Three Bids in First Phase of Licensing Round.” http://www.ihs.co

IMF (2015): Staff report for the 2015 Article IV consultation, country report no. 15/190, Jul

1. IMF (2015): Staff report for the 2015 Article IV consultation, country report no. 15/190, July
2. Israel Opportunity. 2015. “Discoveries in Israel.” http://www.oilandgas. co.il/englishsite/assetsmap/discoveries.aspx
3. Jaffe, Matthew E. Chen & Amy Myers. "Energy Security: Meeting the Growing Challenge of National Oil Companies." the whitehouse of diplomacy and international relations (2007): 21.
4. James Baker III Institute.The ChangingRole of the National Oil Companies in International Energy Markets. policy report. Houston: James Baker III Institute, April 2007.
5. James Baker III Institute.The ChangingRole of the National Oil Companies in International Energy Markets. policy report. Houston: James Baker III Institute, April 2007.
6. Jamoul (2017), "المزايا والفرص والعوائق تصور لبنان في بترول وطنية شركة لتأسيس " والتوثيق للدراسات المركز الاستشاري
7. Jarmuzek, M., Puyo,D. M., and Nakhle, N. (2014): “Designing a Fiscal Framework for a Prospective Commodity Producer: Options for Lebanon”, IMF Working Paper WP/14/193, October
8. Johnston, D. 2010. “Israel Hydrocarbon Fiscal Analysis and Commentary.” Daniel Johnston & Co., Inc.
9. Jorje leis, Jhon Maccreery, Juan Carlos Gag. National Oil Companies Reshape the Playing Field,. Houston - USA: Bain & Company, 2012.
10. Lebanon Petroleum Administration. 2014. The Offshore Petroleum Resources Law (OPRL) – Law 132 24/8/2010. http://www.lpa.gov.lb/pdf/OPRL%20 -%20English.pdf
11. Lebanon Pre-qualification Decree: http://www.lpa.gov.lb/pdf/Prequalification%20Application%20Package. pdf
12. Marcel, Valerie. Guigelines for Good Governance in Emerging Oil and Gas Producers 2016.research paper. London: Chatham House, September 2013.

# Melhem & al. (2011), Cyclical Mackey Glass Model for Oil Bull Seasonal, The Journal of Energy and Development, Vol. 36, No. 1/2 (Autumn, 2010 and Spring, 2011), pp. 165-178

1. Nakhle (2015), Lebanon Petroleum Fiscal Regime : Guiding Principal, Chrystol Energy.
2. Nakhle C. (2015), Licensing and Upstream petroleum fiscal regime : Assessing Lebanon's choices, Policy Paper, LCPS
3. Nakhle, C. 2008a. Petroleum Taxation: Sharing the Oil Wealth – a Study of Taxation Yesterday, Today and Tomorrow. Routledge.
4. Nakhle, C. 2008b. Iraq’s Oil Future: Finding the Right Framework. Surrey Energy Economics Centre/International Tax and Investment Centre, ITIC.

Nasser Saidi (2016), LEBANON’S OIL AND GAS WEALTH: POLICY RECOMMENDATIONS FOR ESCAPING THE “DEVIL’S EXCREMENT” CURSE, Maison du futur, N3, September 2016.

Nicols Sarkis , assafir newspaper, N 12988, feb 2015

# Philippe Waechter, Chief Economist Natixis AM, Higher inflation rate in the Euro Area - It's oil price, 2017.

1. Ratner, M. 2011. “Israel’s Offshore Natural Gas Discoveries Enhance Its Economic and Energy Outlook.” Congressional Research Service.
2. Republic of Cyprus Ministry of Energy, Commerce, Industry and Tourism. 2014. The Hydrocarbons, Prospection, Exploration and Exploitation Regulations 2007 and 2009.
3. Silvana Tordo, Brandons Tracy, Noora Arfaa. National Oil Companies and Value Creation . Washington: World Bank , 2011. team, editors. "National Oil Companies, Really Big Oil." the economist (2006).
4. the Changing Role of National Oil Companies in International Energy Markets. policy report. Houston: James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, 2007.
5. The Global Oil and Gas Industry Association for Eenviromental and Social. local content, a guidance document for the oil and gas industry. London: IPIECA, natural resource governance institute , Abidjan- Cote d'Ivoire 2016.
6. Tordo, S. 2009. “Countries’ Experience with the Allocation of Petroleum Exploration and Production Rights: Strategies and Design Issues.” World Bank.
7. World Bank. the Petroleum Sector Value Chain. washington: worl bank, June 2009.
8. http://files.shareholder.com/downloads/ABEA- D0WMQ/4685405485x0x935844/244AC030-504D-488D-A57D-1597AE11FFC8/2016\_Annual\_Report.pdf

1. Lebanese Energy and Innovation Centre, Paris, France, 2017. [↑](#footnote-ref-1)
2. Nakhle (2015), Lebanon Petroleum Fiscal Regime : Guiding Principal, Chrystol Energy. [↑](#footnote-ref-2)
3. The Exploration & Production Agreement, Art. 5 State participation, Page 20 [↑](#footnote-ref-3)
4. 2016 المحاكاة المقدمة من قبل وزارة المال خلال ورشة عمل النظام الضريبي للنفط والغاز في مجلس النواب [↑](#footnote-ref-4)
5. # Melhem & al. (2011), Cyclical Mackey Glass Model for Oil Bull Seasonal, The Journal of Energy and Development, Vol. 36, No. 1/2 (Autumn, 2010 and Spring, 2011), pp. 165-178

   [↑](#footnote-ref-5)
6. # Philippe Waechter, Chief Economist Natixis AM, Higher inflation rate in the Euro Area - It's oil price, 2017.

   [↑](#footnote-ref-6)
7. Dabi & Laporte (2015), Oil contracts, progressive taxation and gouverment take in the context of uncertainty in crude oil prices : the case of Chad, Workpaper N 25, CERDI. [↑](#footnote-ref-7)
8. Idem. [↑](#footnote-ref-8)
9. David G. Victor, David R. Hults, Mark Thumber. Oil and Governance, State-Owned Enterprises

   and the World Energy Supply. New York: Cambridge University, 2012. [↑](#footnote-ref-9)
10. Jamoul (2017), "المزايا والفرص والعوائق تصور لبنان في بترول وطنية شركة لتأسيس " والتوثيق للدراسات المركز الاستشاري [↑](#footnote-ref-10)
11. Nicols Sarkis , assafir newspaper, N 12988, feb 2015 [↑](#footnote-ref-11)
12. هذا الاقتراح لن يدخل ضمن الحلول إلا إذا عدلت القوانين وتصبح الدولة شريك في دورة التراخيص الأولى [↑](#footnote-ref-12)
13. Idem [↑](#footnote-ref-13)
14. ضريبة خاصة على استهلاك WK (2017) RESAN TEITOH [↑](#footnote-ref-14)
15. James Baker III Institute. The Changing Role of the National Oil Companies in International Energy Markets. policy report. Houston: James Baker III Institute, April 2007. [↑](#footnote-ref-15)
16. the Changing Role of National Oil Companies in International Energy Markets. policy report. Houston: James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, 2007. [↑](#footnote-ref-16)
17. Silvana Tordo, Brandons Tracy, Noora Arfaa. National Oil Companies and Value Creation . Washington: world Bank , 2011. [↑](#footnote-ref-17)
18. Idem [↑](#footnote-ref-18)
19. Claude Bizmut, workshop & discussion, Apr 2017 [↑](#footnote-ref-19)
20. https://www.nbim.no/ [↑](#footnote-ref-20)
21. Chaaban, J. and Harb, J. (2015): “Macroeconomic implications of windfall oil and gas revenues in Lebanon”, The Lebanese Centre for Policy Studies [↑](#footnote-ref-21)
22. Idem [↑](#footnote-ref-22)
23. حسب تقدير صندوق النقد الدولي ان عائدات الموارد تبلغ فور سريان الإنتاج نحو ٢،٨٪‏ من PIB وستمثل نحو ٩٪‏ عند الذروة :

    Nasser Saidi (2016), LEBANON’S OIL AND GAS WEALTH: POLICY RECOMMENDATIONS FOR ESCAPING THE “DEVIL’S EXCREMENT” CURSE, Maison du futur, N3, September 2016. [↑](#footnote-ref-23)
24. IMF (2015): Staff report for the 2015 Article IV consultation, country report no. 15/190, July [↑](#footnote-ref-24)
25. Ghazi Wazni, 2017, intervention à la Centre consultatif pour les études et la documentation. [↑](#footnote-ref-25)
26. Idem [↑](#footnote-ref-26)
27. Nakhle, C. 2008a. Petroleum Taxation: Sharing the Oil Wealth – a Study of Taxation Yesterday, Today and Tomorrow. Routledge. [↑](#footnote-ref-27)
28. Ernest & Young reports, 2015: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-2015-Global-oil-and-gas-tax-guide/$FILE/EY-2015-Global-oil-and-gas-tax-guide.pdf [↑](#footnote-ref-28)
29. Idem EPA, page 84 [↑](#footnote-ref-29)
30. Idem (Diabi & Laporte) [↑](#footnote-ref-30)
31. http://files.shareholder.com/downloads/ABEA-2D0WMQ/4685405485x0x935844/244AC030-504D-488D-A57D-1597AE11FFC8/2016\_Annual\_Report.pdf [↑](#footnote-ref-31)
32. Israel Gas Opportunity, http://energy.gov.il/Subjects/OilSearch/documents/israeli%20gas%20opportunitties.pdf [↑](#footnote-ref-32)
33. Idem Nakhle 2015 [↑](#footnote-ref-33)
34. Idem EPA Art. 24, Page 87. [↑](#footnote-ref-34)
35. Idem EY report 2015. [↑](#footnote-ref-35)
36. هل غاب عن ذهن المشّرع إن لبنان في دورة التراخيص الأولي ليس لديه القدرة على المشاركة في الإنتاج فأتبع نسبة مغلوطة؟ [↑](#footnote-ref-36)
37. Idem. EY report 2015 [↑](#footnote-ref-37)
38. (باستثناء الثابتة منها مثل استرداد الكلفة ...وغيرها) [↑](#footnote-ref-38)